

وحسنه بينهما فيقتصر ولد على المسمى لعل الحال يلتزم بينهما
فان عاد عذر وان قال كل من الزوجين ان صاحبه متعدد
علمه بقرن القاضي الحال الواقع بينهما بصفة بخبره ولو كان
البيعة جاز اليها فان عدم استنهاجها بغير لغة يتصرف
حاله اسم بغير اليه ما يعرفه فاذا تبين للقاضي حاله وضع
الظالم منها من عوده لظلمه فان استند السقاق بينهما
بعث القاضي حكاما من اهله وحكاما من اهله لينظر في
امرهما والبيعت واجت ومن اهله ما سنة وهما وكيلان
لها لا حكام من جهة الحاكم فيقول هو حاكم بطلاق وضع
وتقول هي حاكم اسد لعوض ومقول طلاق به ويقربا
بينهما ان رايه صوابا ويستترط فيها اسلام وحرية
وعدالة والتمتع المقصود من بعثها له وانما اشترط
فيها ذلك مع انها وكيلان لتعلق وكالتمتن نظر الحاكم كما
في امينة وسين كونهما ذكرين فان اختلف رايها بعث القاضي
انثيين غيرها حتى يجتمع على شيء فان لم يرض الزوجان
تبعث الحكام ولم يتفقا على شيء بالاقاضي الظالم معها
واستوفي المظلم حقه **فصل** في الخلع وهو لغة

مستق

مستق من خلع الثوب لان الامن الزوجين لباي ال آخر
قال تعالى هن لباسكم وانتم لباسهن ان كانا بمفارقة
الآخر تزوج لبايته وسرعان فرقة بين الزوجين ولو بلفظ
مفادات يعوض من مقصود راجع جهة الزوج فقوله المص
والخلع جاز على عوض معلوم يعني بما ذكره في الخرج بمقصور
الخلع بدم وخسوة فانه رجعي ولا مال ورد خلع راجع جهة
الزوج وقوع العوض للزوج والسيدة وما لو خالت
بما تب لها من فود او غيره وخروج به ما لو علق الطلاق
بالبراة ما لا علمي غيره فيصح رجعا وخروج بمعلوم العوض
المجهول كسواب غير معين فيقع باينا بغير المثل والا مصل
في ذلك قبل الاجماع قوله تعالى فان طين لكم عن شيء منه
نفسا والادوية في خبر البخاري في امرأة ثابت بن قيس
بعوله لعله افضل الحديث لغة وطلقا تطليقة وهو اول
خلع وقع في الاسلام والمعنى فيه انه لما جاز ان يملك
الزوج الانتفاع بالوضع يعوض جاز ان يربيل ذلك
المالك يعوض كالشراء والبيع فالسماح كالشراء والخلع
كالبيع وايضا فيه دفع الضرر عن المرأة عالم والله مكره

Copyrighted material